مواضع الجر بالمجاورة في القرآن الكريم

(مقال استعراضي)

الوليد حسن علي مسلم [1]

1. قسم اللغة العربية وآدابها، كلية التربية، جامعة أم درمان الاسلامية.

مستخلص

في هذا البحث تتبع لمواقف النحويين القدامى والمحدثين من مسألة الجر بالمجاورة، فمنهم من عدّها شذوذاً، ومنهم من أجازها بقيود وشروط، ومنهم من أجازها مطلقاً بلا قيود. وفي البحث جولات حاول فيها الباحث استقصاء هذه الظاهرة في القرآن الكريم ومظان تفسيره النحوي وإعرابه أفضت إلى حقيقة أن الجر بالمجاورة قبس يتراءى في باب العطف والنعت والبدل وخبر المبتدأ.

Abstract

This study investigated the view points of the traditional and modern grammarians on traction by adjacency (the aspect featured phonologically by the sound [i]- (AL-Jarr by addition). Some of the grammarians restricted the aspect absolutely and considered it an oddity whereas some approved it with stipulations and restrictions and some approved it without restrictions. The study included comprehensive investigatory tours in the Holy Quran – its interpretation and parsing which led to the fact that the aspect under study is an instance slightly reflected in the sections of synonymy, adjacent adjectives usage, substitution, and nominal predicates.

مقـــدمة

ما أروع دراسة النحو العربيّ من خلال كتاب الله العزيز؛ فقد بثّ ربنا جل جلاله روحاً من أمره في كلماته وجمله (وكذلك أوحينا اليك روحاً من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب ولا الايمان ولكن جعلناه نوراً نهدي به من نشاء من عبادنا) الشورى 52. فصار بلغته البديعة وأسلوبه الرصين وطريقته البيانية معجزة الرسول (ص) الخالدة.

ومن أراد لدراسة نحوية ما العمق في التناول والسعة في القواعد والثراء في الشواهد فعليه أن يربطها بالقرآن الكريم، وهناك كثير من مسائل الدرس النحوي التي تفتقر لهذا الربط.

(وإنه لتنزيل رب العالمين (192) نزل به الروح الامين (193) على قلبك لتكون من المنزلين (194) بلسان عربي مبين (195))الشعراء: (192 - 195).

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: {كتاب الله فيه خبر ما قبلكم ونبأ ما بعدكم وحكم ما بينكم، هو الفصل ليس بالهزل، هو الذي لا تزيغ به الأهواء، ولا يشبع منه العلماء، ولا يخلق من كثرة الرد، ولا تنقضي عجائبه، هو الذي من تركه من جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله، هو حبل الله المتين، والذكر الحكيم، والصراط المستقيم، من قال به صدق، ومن حكم به عدل، ومن خاصم به فلح، ومن دعى إليه فقد هدي إلى صراط مستقيم}. سنن الترمذي ـ باب فضل القرآن ـ بالرقم 2906

سبب اختيار البحث

جاءت فكرة البحث عندما وقفت على اختلاف النحويين في الجر بالمجاورة، ولم أجد بحثاً تناول هذا الموضوع منفرداً وربطه بالقرآن الكريم.

مشكلة البحث

تأتي مشكلة هذا البحث في إطارين، أحدهما نظري والآخر تطبيقي، أما النظري فيتمثل في ماهية الجر بالمجاورة والأحكام المتعلقة به حسبما وردت في كتب النحويين.

وأما الإطار التطبيقيّ فيتمثل في تتبع الجر بالمجاورة في القرآن الكريم وملاحظته لأجل التوصل إلى استنتاجات عميقة وإحصائيات دقيقة.

أهمية البحث

يكتسب هذا البحث أهمية من الآتي:

1. يعالج مسألة الجر بالمجاورة انطلاقاً من القرآن الكريم واعتماداً على شواهده.
2. يحاول توفيرشواهد قرآنية في واحدة من المسائل النحوية المختلف فيها.

أهداف البحث:

1. دراسة الجر بالمجاورة اعتماداً على ما في كتاب الله من شواهد.
2. إعطاء خلاصة لموضوع الجر بالمجاورة حسب وروده في القرآن.
3. توضيح ما يغمض في القرآن الكريم من معانٍ وإظهار ما فيه من فصاحة ووجوه إعجاز فيما يتعلق بالجر بالمجاورة.

منهج البحث

المنهج المتبع لمعالجة هذا الموضوع هو المنهج

الوصفي الذي يقوم بدراسة ظاهرة الجر بالمجاورة وآراء النحويين فيها، ثم مناقشتها على ضوء ورودها في القرآن الكريم مع الاستعانة بكتب التفسير النحوي والإعراب القرآني.

آراء النحويين في الجر بالمجاورة:

جَرُّ ما حقه الرفع أو النصب لمجاورته المجرور مسألة اختلف فيها النحويون القدامى والمحدثون، ففريق منع الجر بالمجاورة مطلقاً باعتباره شاذاً في كلام العرب، ومن هؤلاء ابن جني الذي قال: ((الخفض على الجوار من الشاذ الذي لا يحمل عليه، ولا يجوز رد غيره إليه، وما في القرآن مثل هذا الموضع فهو على حذف المضاف لا غير، فإذا حملته على هذا ساغ وسلس وقبل))[1]. ومنهم أبو سعيد السيرافي الذي قال: ((كلّ ما جاء ظاهره الخفض على الجوار فهو محمول على حذف المضاف))[2]. وقال أيضاً: ((قولهم: مخفوض على الجوار ليس بجيد، إذ لم يأت الخفض على الجوار في القرآن ولا في الكلام الفصيح، وإنما هو شاذ في كلام ما لا يؤبه له من العرب))[3].

ومنهم أبو البركات ابن الأنباري، جاء في إنصافه: ((الحمل على الجوار من الشاذ الذي لا يعرج عليه... وقولهم: جحر ضبٍّ خرب، محمول على الشذوذ الذي يقتصر فيه على السماع لقلته ولا يقاس عليه، لأنه ليس كل ما حكي عنهم يقاس عليه...))[4]. ومن المانعين لهذه المسألة أبو جعفر النحاس القائل: ((لا يجوز أن يعرب شيء على الجوار في كتاب الله عز وجل ولا في شيء من الكلام، وإنما الجوار غلط، وإنما وقع في شيء شاذ، وهو قولهم: هذا جحر ضبّ خرب، وهو بمنزلة الإقواء))[5].

ومنهم أبو إسحاق الزجاج القائل: ((وقال بعض أهل اللغة: الجر يكون على الجوار، فأما الجر على الجوار فلا يكون في كلمات الله))[6].

ومنهم أيضاً مكي بن أبي طالب الذي قال في المشكل: ((الخفض على الجوار بعيد، ولا يحمل القرآن عليه))[7]. ومن النحاة المعاصرين المانعين للجر بالمجاورة عباس حسن، وسعيد الأفغاني، فالأول قال: ((الواجب التشدد في إغفال الجر بالمجاورة وعدم الأخذ به مطلقاً. أما الداعي لاتخاذه سبباً للجر فورود أمثلة قليلة جداً، وبعضها مشكوك فيه-، وقد اشتملت على جر الاسم من غير سبب ظاهر لجره إلاّ مجاورته لاسم مجرور قبله مباشرة؛ منها: (هذا جُحر ضبٍّ خرب) بجر (خرب) مع أنها صفة لـ (جحر) وقد تأول النحاة المثال بأن أصله: هذا جحر ضبٍّ خربٍ الجحر أو خرب جحُره))[8]. وقال الثاني: ((الجر على الجوار ضعيف جداً، ولم يرد بطريق موثوق إلاّ في الضرورة الشعرية بندرة، والضرورة لا يُحتج بها))[9].

وفريق ثانٍ من النحويين يرى جواز الجر بالمجاورة بقيود محددة وشروط معينة، وبحثتُ عن هذه الشروط فلم أقف على مؤلف نحوي جمعها في مكان واحد، بل جاء الحديثُ عنها منثوراً في أمكنة متعددة، ولعلّ تآليف إعراب القرآن وتفسيره أكثر التآليف نثراً لها، ولقد

انتهيت من الاستقصاء الشامل لهذه التآليف إلى أن أهم هذه الشروط ما يلي:

(1) **أن يكون الجر على المجاورة في النكرات لا في المعارف:**

قال أبو جعفر الطوسي: ((الإعراب بالمجاورة يكون في النكرات دون المعارف؛ وذلك لأن النكرة أشد حاجة إلى الصفة، فبقدر قوة حاجتها إليها تتشبث بالأقرب إليها، فيجوز: هذا جحر ضب خرب، لقوة حاجة النكرة إلى الصفة، أما المعرفة فتقل حاجتها إلى الصفة، فبقدر ذلك لا يسوغ التشبث بما يقرب منها لاستغنائها في غالب الأمر عنها...))[10].

(2) **اتفاق المضاف والمضاف إليه في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع:**

اشترط هذا الشرط الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي قال: ((لا يصح الحمل على الخفض على الجوار إلاّ إذا اتفق المضاف والمضاف إليه في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع))[11].

أورد هذا الكلام عن الخليل تلميذه سيبويه ورد عليه، فيما سيأتي.

(3) **أن يكون الجر على المجاورة في غير البدل والمعطوف وخبر المبتدأ:**

منع ابن هشام في المغني[12] وأبو حيان في البحر المحيط[13] الجر بالمجاورة في باب البدل لأنه في التقدير من جملة أخرى، فهو محجوز تقديراً. ومنع ابن هشام الجر بالمجاورة في باب العطف كما هو الحال في باب البدل لأن حرف العطف حاجز بين الاسمين ومبطل للمجاورة[14]. واستبعد أبو حيان كون الجر بالمجاورة في خبر المبتدأ لأنها مسألة غير معهودة[15].

(4) **ارتفاع اللبس:**

قال الشهاب في حاشيته: ((الجر الجواري يجوز مع ارتفاع اللبس، فأما مع حصوله فلا يجوز))[16].

وفريق آخر من النحويين يجيز الجر بالمجاورة مطلقاً بلا قيود ويرى أنه من أساليب اللغة العربية التي تدل على أنها لغة حية وتميل إلى اليسر والسهولة، فالألفاظ تأثر في بعضها إذا تجاورت لمجرد الاستحسان اللفظي، ومن القائلين بالجر بالمجاورة سيبويه القائل: ((وقد حملهم قرب الجوار على أن جرّوا: هذا جحر ضب خرب ونحوه، فكيف ما يصح معناه)) وقال أيضاً: ((ومما جرى نعتاً على غير وجه كلام: هذا جُحرُ ضبّ خربٍ، فالوجه الرفع لأن الخرب نعت الجحر، والجحر رفع، ولكن بعض العرب يجر، وليس بنعت للضب، ولكنه نعت للذي أضيف إلى الضب، فجروه لأنه نكرة كالضب، ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضب، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد))[17].

ومنهم أبو العباس المبرد الذي قال: ((ومما يدل على رعاية العرب جانب القرب والمجاورة أنهم قالوا:جحر ضبّ خرب، وماءُ شنٍ باردٍ، فأتبعوا الأوصاف إعراب ما قبلها، وإن لم يكن المعنى عليه))[18].

ومن المجيزين للجر بالمجاورة أبو زكريا الفراء الذي قال: ((من كلام العرب الجر بالمجاورة، فإن قيل الإعراب بالمجاورة قليل، قيل قد حكيناه عن العرب في أشعارهم، وفي منثورهم، فكيف يكون شاذاً قليلاً؟!))[19] ومنهم القاضي

البيضاوي، قال في حاشيته: ((والجر بالجوار كثير في القرآن، والشعر، وللنحاة في ذلك باب، قالوا: ووقع الجر بالجوار في النعت والتوكيد وغيره، وفي النظم والنثر كثيراً...))[20].

ومنهم الشهاب القائل: ((حمل الجر على الجوار كثير في كلام العرب نظماً ونثراً)[21]. ومنهم أبو البقاء العكبري، ورد في مؤلفه التبيان: ((الجر على الجوار أمر سائغ ويحتمل أن تكتب فيه أوراق من الشواهد))[22]. ومن القائلين بالجر بالمجاورة أبو عبيدة معمر بن المثنى صاحب مجاز القرآن[٢٣] والتفتازاني[24] والأخفش الأوسط[25] وابن خالويه[٢٦]، ونَسَبَ جلال الدين السيوطي هذا القول لجمهور البصريين والكوفيين[٢٧]، ومن المتحمسين لهذه المسألة من المعاصرين الشنقيطي الذي قال في أضواء البيان: ((إنكار بعض النحاة للجر بالمجاورة مع ثبوته في كلام العرب، وفي القرآن العظيم يدل على أنهم لم يتتبعوا المسألة تتبعاً كافياً))[28].

شواهد الجر بالمجاورة في القرآن وكلام العرب

بالرجوع للقرآن الكريم والبحث فيه وجدت أن الجر بالمجاورة ورد في أربعة أبواب هي:

1. في باب العطف.
2. في باب النعت.
3. في باب البدل.
4. في باب خبر المبتدأ.

وفيما يلي تفاصيل هذه المسائل معززة بما وقفت عليه من كلام العرب.

(1) **في باب العطف**:

وجدت الجر بالمجاورة في باب العطف أكثر شيوعاً في القرآن الكريم، ومن ذلك قراءة ابن كثير وأبي عمرو من السبعة[29]:

(يأيها الذين ءامنوا إذا قمتم إلى الصلاوة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين) المائدة: 6 بجر ((وأرجلكم)): في تأويل هذه القراءة أوجه من التأويل:

1. أن يكون قوله: ((وأرجلِكم)) معطوفاً على قوله: ((برؤسكم)) لفظاً ومعنى، ثم نسخ ذلك بوجوب الغسل، وهو قول أبي جعفر الطوسي[30].
2. قيل إنّ ذلك محمول على مسح الأرجل في حالة لبس الخفين[31].
3. أن يكون الجر لـ ((أرجلِكم)) تنبيهاً على عدم الإسراف باستعمال الماء، فجاء معطوفاً على الممسوح على أنّ المراد الغسل، وهو قول الزمخشري[32].
4. أن يكون قوله: ((وأرجلِكم)) مجروراً بحرف مقدر على أنه معمول لفعل مقدر أيضاً، أي: وافعلوا بأرجلكم غسلاً[33].
5. أن يكون قوله: ((وأرجلكم)) مجروراً على الجوار[34]. وهذا التأويل الأخير أولى بالأخذ لأن فيه هجراً للتمحل والتكلف، واحتراماً لظاهر النص القرآني، وإنّي أضم صوتي إلى القائلين به وهم أبو زرعة الرازي والشهاب[35] وأبو البقاء العكبري[36].

ومن ذلك قوله تعالى: (لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين حتى تاتيهم البينة) البينة: 1، قال القرطبي: قوله:

((والمشركين)) محمول على الخفض على الجوار لأنّ الأصل فيه العطف على ((الذين كفروا))[37].

ومنه قراءة السلمي وأبي جعفر والأعمش والكسائي: (يطوف عليهم ولدان مخلدون (17) باكواب واباريق وكاس من معين (18) لا يصدعون عنها ولاينزفون (19) وفاكهة مما يتخيرون (20) ولحم طير مما يشتهون (21) وحور عين (22)). الواقعة: 17 – 22 بجر ((وحورٍ عينٍ)): في تأويل هذه القراءة أوجه:

1. أن يكون قوله: ((وحور عين)) معطوفاً على قوله ((وأباريق وكأس من معين)).
2. أن يكون معطوفاً على قوله: ((في جنات النعيم))، فكأنه قال: هم في جنات النعيم وفاكهة ولحم طير وحور عين، وهو قول الزمخشري[38]، وقال عنه أبو حيان: فيه بعد وتفكيك للنص القرآني المرتبط بعضه ببعض[39].
3. أن يكون فعل الطواف مضمناً معنى التنعيم،أي: وينعمون بهذا كله وبحور عين[40].
4. أن يكون في الكلام حذف المضاف، أي: ومصاحبة حور عين[41].
5. أن يكون قوله: ((وحورٍ عينٍ)) مجروراً على الجوار، ولعل ما يؤخذ على العطف على ((ولدان)) أن الحور العين لا يطاف بهن، ويؤخذ عليه أيضاً طول الفصل[42].

ومن ذلك قراءة ابن عباس وغيره:

(إذ الاغلال في أعناقهم والسلاسل يُسبحون) غافر: 71 بجر ((والسلاسلِ))، قال ابن عطية: هذه القراءة محمولة على توهم أنّ ((الأغلال)) مجرور في المعنى، فيكون التقدير: إذ أعناقهم في الأغلال وفي السلاسل يسحبون[43]. وقال الزجاج: القراءة محمولة على حذف حرف الخفض، أي: وفي السلاسل يسحبون[44].

وقال التفتازاني: ((قراءة ابن عباس محمولة على الخفض على الجوار، فيكون خفض ((والسلاسل)) لمجاورة ((في أعناقهم)) وهو معطوف في المعنى على ((الأغلال))[45].

ويظهر لي أن هذا القول أحسن لأنه أقل تكلفاً مما مرّ.

ومنه قراءة أبي عمرو: (يرسل عليكما شواظ من نار ونحاسٌ) الرحمن: 35 قال الفراء: بجر ((نحاسٍ)) حملاً على الجوار، وقيل بحرف جرّ مقدر[46].

ومنه قراءة غير ابن كثير وأبي عمرو وحفص: (وفي الارض قطعٌ متجاوراتٌ وجناتٌ من أعناب وزرعٌ ونخيلٌ صِنوانٌ وغير صِنوانٍ)الرعد: 4 بجر ((وزرع ونخيل صنوان وغيرِ صنوان)) قال الزجاج: ((القراءة محمولة على حذف حرف الخفض والتقدير: من أعناب ومن كذا وكذا))[47]. وقال ابن خالويه: ((القراءة بالجر فيها كلها على الخفض الجواري))[48] وهذا القول نفسه عند أبي زرعة[49].

ومنه قراءة الحسن الشاذة: (وأذانٌ من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر أن الله بريءٌ من المشركين ورسوله) التوبة: 3 بجر ((رسولِهِ)) قال أبو حيان الأندلسي: أما

قراءة الجرّ الشاذة فتوجيهها على أحد وجهين: الأول، العطف على الجوار، والثاني الواو في ((ورسوله)) هي واو القسم[50]. وأقول: التوجيه الثاني بعيد لأنه لا ضرورة تدعو إلى تقدير جواب القسم والحمل على الجوار يُغنينا عن مثل هذا التكليف.

قال الزمخشري: ((حمل بعضهم قراءة الحسن الشاذة بجر ((ورسوله)) على الجر الجواري حملاً للكلام العربي على المحمل الممكن؛ لأن ذلك الزمان زمان قح العربية، ويبعد أن ينطق العرب في اللحن))[51].

ومما حُمل على الجر بالمجاورة في باب العطف قول زهير بن أبي سلمى:

لعب الرياحُ بها وغيّرها

بعدي سوافي المورِ والقطرِ[52]

قال العكبري: ((القطر)) معطوف على ((سوافي)) ولكنه جر على المجاورة[53].

وقول الشاعر:

لم يبق إلاّ أسيرٌ غيرُ منفلتٍ

أو موثقٍ في حبال القدّ مجنوب[54]

قال صاحب خزانة الأدب: فخفض ((موثقٍ)) بالمجاورة لـ ((منفلت)) وحقه الرفع إذ القدير لم يبق إلاّ أسير وموثق[55].

وقال امرؤ القيس:

فظل طهاةُ اللحم ما بين منضج

صفيفَ شواء أو قديرٍ معجّل[56]

قوله: ((قديد)) عطف على صفيف، وخفض وحقه النصب بسبب الجوار[57].

ومثل ذلك قول الفرزدق:

فهل أنت إن ماتت أتانك راحل

إلى آل بسطام بن قيسٍ فخاطبِ[58]

فيكون ((خاطب)) معطوفاً على ((راحل)) وقد جرّ بالجوار[59].

(2) **في باب النعت**:

بعد تتبع للقرآن الكريم عثرت على شواهد ترد مزاعم المنكرين للجر بالمجاورة في باب النعت ومن ذلك قوله تعالى: (وإني أخاف عليكم عذاب يوم مُحيط). هود: 84 مذهب ابن جني في هذه المسألة حذف المضاف، أي: عذاب يوم محيط عذابه[60]. وذكر الزمخشري أن ((محيط)) نعت لليوم[61]. ونص أبو البقاء العكبري على أنّ ((محيط)) نعت لـ ((يوم)) وقد جُر بالجوار[62]. ورجح هذا القول الشهاب في حاشيته، حيث قال: ((يعني أنّ المراد في الحقيقة إحاطة العذاب وشموله، فهو صفة له، لكنه جُر للمجاورة))[63].

ومنه قوله تعالى: (مثل الذين كفروا بربهم أعمالهم كرماد إشتدت به الريح في يوم عاصفٍ) إبراهيم: 18، مذهب ابن جني ومكّي بن أبي طالب[64] في هذه المسألة هو حذف المضاف فيكون تقدير الكلام: اشتدت به الريح في يوم عاصف ريحه. وذهب الفراء والعكبري[65] إلى أنّ ((عاصف)) نعت لـ ((الريح)) ولكنه جُر لمجاورته ((يوم))، قال الفراء: ((عاصف)) نعت لـ ((الريح)) فلما جاء بعد اليوم أتبعته إعراب اليوم، وذلك من كلام العرب أن يتبعوا الخفض الخفض إذا أشبهه)).

ومنه القراءة المروية عن أبي عمرو:

ووعدناكم جانب الطور الأيمن)طه: 80 بجر ((الأيمن))، قال الزمخشري: ((الأيمن)) صفة لـ ((جانب)) وهو مجرور على الجوار نحو: جحر ضبّ خربٍ[66].

ومنه قراءة يحيى والأعمش: (إن الله هو الرزاق ذو القوة المتينُ) الذاريات: 58، في هذه القراءة تأويلان:

الأول: أن يكون ((المتين)) وصفاً للقوة، فذكره على معنى الحبل، أو على أن ((فعيل)) قد كثر مجيؤه وصفاً لمؤنث.

الثاني: أن يكون مخفوضاً على الجوار[67].

ومما حُمل على الجر بالمجاورة في باب النعت من النظم قول ذي الرمة

تريكَ سنةَ وجهٍ غيرَ مُقْرفَةٍ

ملساءَ ليست بها حال ولا ندبُ[68]

قال الفراء: خَفَضَ ((غير)) جراً على الجوار مع أنها نعت لـ ((سنة))[69]

ومنه قول دريد بن الصمة:

فدافعت عنه الخليل حتى تبددت

وحتى علاني حالُك اللونِ أسودِ

قال صاحب خزانة الأدب: ((أسود)) صفة لـ ((حالك)) الفاعل ومع ذلك جرّها للجوار[70]

ومن ذلك قول الحطيئة:

فإيّاكم وحية بطن وادٍ

هموزِ الناب ليست لكم بسيّ

قال عبد القادر البغدادي: جَرّ ((هموز)) صفة ((حية)) المنصوبة لمجاورتها المجرور[71]، واستدل سيبويه بهذا البيت على جرّ الجوار، رداً على الخليل في قوله أنه لايجوز إلاّ إذا اتفق المضاف والمضاف إليه في التذكير والتأنيث، وهذا البيت يرد عليه ؛ فإن هموزنعت الحية المنصوبة وجُر لمجاورتة لأحد المجرورين، وهو بطن أو وادٍ

واستدل سيبويه إلى ماذهب إليه أيضاً بقول العجاج:

((كأنّ نَسجَ العنكبوت المرمِلِ)) ووجه الاستدلال منه جرُّ ((المرمل))على الجوار وهي في الأصل نعت ل((نسج)) لا ((العنكبوت))[72]

(٣) **في باب البدل**:

لقد سبق الحديث عن مواقف النحاة من الجر بالمجاورة في باب البدل من حيث المنع والجواز، ولعل ما يعزز موقف المجيزين قوله تعالى: (يسئلونك عن الشهر الحرام قتالٍ فيه). البقرة: 217. قال الكسائي: قوله ((قتال)) بدل اشتمال من ((الشهر))، وقال ابن عطية: ((قتال)) مخفوض بحرف جر، أي: عن قتال فيه. وذهب أبو عبيدة إلى أنه مخفوض على الجوار[73]. ويظهر لي أن قول أبي عبيدة أحسن من قول ابن عطية؛ لأن فيه حملاً للنص القرآني على ظاهره وبعداً عن التكلف والتأويل، فيكون قول الكسائي وأبي عبيدة محتملين وقول ابن عطية مستبعداً.

أما رد أبي حيان لإعراب أبي عبيدة بقوله: ((إن البدل على نية تكرير العامل تكريراً حقيقياً))[74] فليس بشيء لأن القول الصحيح هو تكرير العامل معنوياً، وهو ما أوضحه الشيخ يس الحمص في حاشيته على شرح التصريح على التوضيح حيث قال: ((أشعر قولهم في

حكم تكرير العامل أنه ليس تكريراً حقيقة، وهو كذلك، قال الشارح: عامل البدل ليس كالملفوظ به من كلّ وجه حتى يصح أن يكون خبراً أو مفسراً لغيره، وإنما هو تقدير معنوي...)[75].

(4) **في باب خبر المبتدأ**:

مرّ معنا أن أبا حيان استبعد الجر بالمجاورة في باب خبر المبتدأ لأنها مسألة غير معهودة، ولقد وقفت في القرآن الكريم على موضع واحد من هذه المسألة، وهو قراءة أبي جعفر وزيد بن علي: (وكذبوا واتبعوا أهواءهم وكل أمر مستقر) **القمر**: 3 بكسر الراء من ((مستقر)). أعرب أبو البركات ((مستقر)) صفة لـ ((أمر)) وأعربها أبو الفضل الرازي خبراً لـ ((كلّ)) ولكنها جُرت على الجوار[76].

وهو أحسن لأنه يغني عن تقدير الخبر بنحو: وكل أمر مستقر بالغوه. والأصل في الكلام عدم التقدير. ويرى الفراء جوازالجرّ الجواري في باب التوكيد وأنشد قول أبي الغريب:

ياصاح بلّغْ ذوي الحاجات كلَّهم

أن ليس وصل إذا انجلت عرى الذنب

وأتبع ((كلّ)) خفض الحاجات وهي منصوبة لأنها توكيد معنوي لـ ((ذوي)).[77]

الخـــاتمة

بعد عرض آراء النحاة في مسألة الجر بالمجاورة والبحث عنها في القرآن الكريم مستعيناً بكتب التفسير النحوي والإعراب القرآني توصلت للنتائج التالية:

1. إجازة الجر بالمجاورة والقياس عليه من غير التفات إلى تلك العراقيل التي يحاول بعضُ النحاة القدامى والمحدثين بسببها إغلاق باب هذه المسألة.
2. في كتاب الله تعالى، وفي كلام العرب شواهد يمكن إدراجها في باب الجر بالمجاورة، وهي رد على المنكرين للمسألة.
3. القول بالجر بالمجاورة في القرآن الكريم حملٌ للنص القرآني على الظاهر، وهذا أولى من حمله على التأويل والتكلف.
4. ورد الجر الجواريّ في القرآن الكريم في باب العطف والنعت والبدل وخبر المبتدأ، ولم يرد في باب التوكيد.
5. القول بالجرّ الجواري ليس قول الكوفيين وحدهم بل هو قول كثير من البصريين أيضاً.

وإني أدعو في ختام هذا البحث إلى دراسة شاملة لموضوع الحمل على المجاورة، تشمل مسائل الحمل على المجاورة الأخرى كالإمالة ونقل الحركات والإتباع والخفة.

المصادر والمراجع

1/ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، المطبعة الرحمانية بمصر، 1969م: 289/2.

2/ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين: مطبعة المدني، القاهرة، 1994، ص196.

3/ المرجع السابق:297.

4/ الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق محمد محي الدين، مطبعة السعاده، مصر، 1967م ط4 ، ص615.

5/ إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، تحقيق زهير غازي،طبعة العالي ببغداد،1977م:258/1.

6/ معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده شبلي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية، 1963م،:167/2.

7/ مشكل إعراب القرآن، مكي ابن أبوطالب القيسي، تحقيق ياسين محمد السواس، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1974م:221/1.

8/ النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف،ط1979،4م، 540/2.

9/ حجة القراءات أبو زرعة، تحقيق سعيد الأفغاني، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1979م:330.

10/ التبيان في تفسير القرآن، أبوجعفر الطوسي، تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي، دار الفكر بدمشق 1982م، 452/3.

11/ الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، المطبعة الكبرى ببولاق، مصر،:437/1. (لايوجد تاريخ طبعة)

11/ مغني اللبيب:298.

12/ البحر المحيط، أبو حيان النحوي، تحقيق خديجة الحديثي، مطابع النصر الحديثة بالرياض، 1966م:145/2.

13/ مغني اللبيب:299.

14/ البحر المحيط:146/2.

15/ حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، تحقيق محمد أزدمير، مطبعة دار الكتب،1970م،:221/3.

16/ الكتاب:437/1.

17/ المقتضب، أبو العباس المبرد، تحقيق عضيمة، دار إحياء التراث الإسلامي، 1388هـ:112/3.

18/ معاني القرآن، الفراء، تحقيق عبد الفتاح شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب،: 74/2.

19/ تفسير البيضاوي المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل، دار القومية للطباعة، ط 2000م:84/2.

20/ حاشية الشهاب:328/2.

21/ التبيان في إعراب، أبو البقاء العبكري، مكتبة النهضة الفكرية، تحقيق البيضاوي، الطبعة 1970م:174/1.

22/ مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق الشويمي، 1965: 155/1.

23/ شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري وبهامشه حاشية العلامة الشيخ يس الحمصي، تحقيق عيسى البابي، دار الكتب العلمية بيروت، 1975م،: 137/2.
24/ معاني القرآن، الأخفش الأوسط تحقيق فائز فارس، جامعة القاهرة، كلية الآداب، 1977م: 167/2.
25/ الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق،عبد العال سالم، دار الشروق، ط2، 1977م.
26/ همع الهومع في شرح جمع الجوامع، السيوطي تحقيق النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، 1971م: 3: 99.
27/ أضواء البيان في ايضاح القرآن بالقرآن،الأمين الشنقيطي، مطبعة دار الكتب، 1969م.
28/ الحجة في القراءات السبع:129.
29/ التبيان في تفسير القرآن:453/4.
30/ حاشية الشهاب: 220/30.
31/ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوهـ التأويل، أبو القاسم الزمخشري، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الأخيرة، 1966م:597/1.
32/ البحر المحيط:436/3.
33/ حجة القراءات، أبوزرعة، تحقيق سعيد الأفغاني، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1979م:223.
34/ حاشية الشهاب: 220/30.
35/ التبيان في إعراب القرآن: 422/1.
36/ الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ط3، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1967م: 332/15.
37/ الكشاف:54/4.
38/ البحر المحيط: 206/8.
39/ المحتسب: 95.
40/ التبيان في إعراب القرآن: 204/2.
41/ حاشية الشهاب: 143/8.
42/ المحررالوجيزفي تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة القرآن والسنة، 1974م، تحقيق الملاح:313/4
43/ معاني القرآن إعرابه:231/2
44/ شرح التصريح على التوضيح:137/2.
45/ معاني القرآن : 9/3.
46/ معاني القرآن وإعرابه للزجاج:201|1
47/ الحجة في القراءات السبع: 217.
48/ القراءات: 223.

49/ البحر المحيط:6/5.

50/ الكشاف: 2/ 185.

51/ ديوان زهير بن أبي سلمى، اعتنى به حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، ط2، 2005م: 27.

52/ التبيان في إعراب القرآن: 422/1.

53/ ديوان النابغة، تحقيق محمد أبو الفضل، دار المعارف، ط2، 2005م: 239.

54/ خزانة الأدب ولب لباب العرب على شواهد شرح الكافية، عبد القادر البغدادي، ط1 بالمطبعة الأميرية ببولاق بمصر: 328/2.

55/ ديوان امرئ القيس، المحقق: مصطفى عبد الشافي 1425هـ: ص115.

56/ خزانة الأدب:330/2.

57/ ديوان الفرزدق، إيليا الحاوي، دار الكتب، ط1، 1983م.

58/ التبيان في تفسير القرآن: 453/3.

59/ المحتسب: 124.

60/ الكشاف: 285/2.

61/ التبيان في إعراب القرآن: 2/ 711.

62/ حاشية الشهاب: 285/2.

63/ مشكل إعراب القرآن: 447/1.

64/ معاني القرآن للفراء: 74/2، التبيان في إعراب القرآن، 766/2.

65/ الكشاف: 547/2.

66/ حاشية الشهاب: 101/8.

67/ ديوان ذي الرمة: 29/1.

68/ معاني القرآن للفراء: 74/2 – 75.

69/ خزانة الأدب: 324/2.

70/ المرجع السابق نفسه: 337/2.

71/ الكتاب: 441/1.

72/ البحر المحيط: 145/2.

73/ المرجع السابق نفسه: 146/2.

74/ حاشية الشيخ يس الحمصي على شرح العلامة الشهاب المسمى بمجيب الندا على المقدمة المسماة بقطرالندى وبلّ الصدى، مطبوعات جامعة الكويت، 1974م: 155/2.

75/ البحر المحيط: 174/8-181.

76/ معاني القرآن: 2/ 74 – 75.